اقتصاد

«الجمارك» تضع يدها على سجاد «إدلبي» تشكك بأنه مهرب!

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في الجمارك لـ«الوطن» عن ضبط عدة شاحنات محملة بالسجاد قادمة من محافظة إدلب حيث تجاوزت كمية حمولة السيارات من السجاد ٤٠ طناً يشك في أنها مهربة.

وفي التفاصيل أوضح المصدر أن القضية مازالت قيد التحقيق للتأكد من مدى مخالفة هذه البضائع حيث تم تشكيل لجنة خاصة للتحقق من ٤ عناصر مع كشاف للتحقق من طبيعة البضائع ومصدرها وحتى طبيعة المواد الأولية المستخدمة في صناعتها، وأن هذه الإجراءات جاءت بعد أن قدم أصحاب البضاعة بيانات توضح أنها منتج وطني وأن لديهم وحدة إنتاج في إدلب مازالت تعمل، حيث أكد المصدر أنه حتى في حال كانت البضاعة مصنعة محلياً لكنها اعتمدت على مواد أولية مثل الخيوط وغيرها من المواد التي تدخل في صناعة السجاد فإنه سيتم التعامل معها وفق هذه المخالفة وفق الأنظمة والإجراءات المعمول بها، حيث يتم مصادرة البضاعة، والتسوية عليها بعد دفع قيمة البضاعة مضافاً لها الرسوم وغرامة تصل لثلاثة أضعاف هذه القيمة مع الرسوم.

وفي حادثة تهريب أخرى تخص مصادرة شاحنة محملة بالتمور بين المصدر أنه تم ضبط الشاحنة بدمشق وتم احتجازها وإجراء كامل الفحوصات والاختبارات المطلوبة حول المادة لجهة البيانات والمواصفات والصلاحية والكشف عن المنشأ والعمل على مطابقة هذه المعلومات التي تكون مرفقة مع البضاعة وملصقة على الكرتونة أو الكيس الخاص بها ومطابقتها مع البيانات المقدمة للجمارك ومعرفة مدى صحتها، مبيناً أنه يتم التشدد في المواد الغذائية في إجراء التحاليل الخاصة بالصلاحية والمواصفة لدى المخابر المعتمدة لدى إدارة الجمارك.

وأوضح أنه تم التحقق من مخالفة ٦ أطنان من التمور ضمن الشاحنة المضبوطة حيث كانت المخالفة تتعلق بالصلاحية وأنه سيتم احتجاز هذه الكمية وإتلافها. مؤكداً أنه في المواد الغذائية لا يجوز عقد تسويات على المواد المخالفة خاصة لجهة الصلاحية أو المواصفات القياسية المطلوب توافرها في هذه المواد وأن الجمارك تعمل على مصادرتها وإحالتها للتلف وفق لجان ومحاضر خاصة بذلك ولا يمكن الإفراج عن مثل هذه المواد تحسباً من عودة استخدامها من أصحابها وبيعها للمستهلكين وبالتالي إلحاق الضرر.

الحكومة تعتمد موازنة بـ٣١٨٧ مليار ليرة لعام ٢٠١٨ منها ٦٥٧ ملياراً لدعم الإنتاج الزراعي والدقيق والمشتقات النفطية و٧٠٠ مليار لدعم الكهرباء

خميس لـ«الوطن»: لا معامل متوقفة في حلب وموضوع الخيوط والأقمشة عولج بشكل حقيقي

| هناء غانم

ناقش مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٨ بشقيه الاستثماري والجاري وبيان الحكومة المالي وجداول الموازنة ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره.

وذكر بيان صحفي للمجلس تلقت «الوطن» نسخة منه أن المجلس اعتمد مشروع القانون الذي يحدد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨ بمبلغ ٣١٨٧ مليار ليرة سورية مقارنة مع ٢٦٦٠ مليار ليرة سورية للعام ٢٠١٧ وتوزعت الموازنة للعام القادم على ٢٣٦٢ مليار ليرة للإنفاق الجاري و٨٢٥ ملياراً للإنفاق الاستثماري، ويقدر حجم الدعم الاجتماعي المخصص لصندوق الإنتاج الزراعي والصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية ودعم الدقيق التمويني والمشتقات النفطية بـ٦٥٧ مليار ليرة سورية ودعم الطاقة الكهربائية بـ٧٠٠ مليار ليرة سورية.

وطلب المجلس من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي الاستمرار باستيراد الأبقار ليصل الرقم إلى ٣٠ ألف بكيرة خلال العام القادم وتقديم مختلف أنواع التسهيلات المادية لطريقة اقتناء الأبقار سواء لذوي الشهداء والجرحى أم المواطنين وذلك باعتبارها من البرامج التنموية المهمة.

كما طلب المجلس من وزارة الصناعة وضع خطة للنهوض بواقع المؤسسة العامة للتبغ من جميع النواحي وخاصة الاستثمارية وتعزيز حضورها في السوق المحلية وإمكانية التصدير وخاصة في ظل الانتشار الأفقي لهذه الزراعة والاهتمام الحكومي بها لتصل إلى أكبر رقعة ممكنة.

أكد المجلس ضرورة الاهتمام بالرياضة وإيلائها الدعم الكافي وتأمين مستلزمات مختلف الألعاب والوقوف عند التحديات التي تواجه تقدم الرياضة السورية وإيجاد الحلول اللازمة لها.

وكلف المجلس وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة والدولة لشؤون المنظمات التنسيق الدائم مع الاتحادات باعتبارها رافعة اقتصادية وشريكاً أساسياً للحكومة في عملية التنمية وكلف المجلس كل وزارة تشكيل مجموعة عمل للتنسيق والعمل مع وزارة الدولة لشؤون المنظمات لدراسة التشريعات والأنظمة الداخلية للاتحادات لتقوم بالدور الاقتصادي والاجتماعي المأمول منها.

كما كلف الوزارات المعنية وضع مؤشرات أداء فيما يخص أسس ترشيح رجال الأعمال لشغل مواقع أعضاء مجالس إدارات غرف الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة واتحاد المصدرين.

وكلف المجلس وزارات التربية والشؤون الاجتماعية والعمل والتعليم العالي والتنمية الإدارية وضع مصفوفة عمل متكاملة لتنفيذ توصيات مؤتمر الشباب الأول للتنمية البشرية فيما يخص الحواضن البشرية وتفعيل مخرجاته بهدف خلق بيئة داعمة للمشروع الوطني للإصلاح الإداري. وقرر المجلس وقف التوسع الأفقي الجديد بالمخططات التنظيمية وتشجيع التوسع الشاقولي وإقامة الضواحي السكنية بهدف الحفاظ على الأراضي الزراعية والنطاق الأخضر ووافق على تخصيص مبلغ ٦٠٠ مليون ليرة سورية من الإيرادات المحلية لدعم الموازنة المستقلة لمحافظة السويداء بهدف تنفيذ مشروعات خدمية فيها.

وكان رئيس المجلس عماد خميس قد أكد في بداية الجلسة على جميع الجهات العامة ومجموعات العمل المركزية والفرعية في المحافظات متابعة تنفيذ المشروعات التي تم إقرارها خلال الجولات الحكومية بوتيرة عالية ووفق البرامج الزمنية المحددة مسبقاً وبما يؤسس لقاعدة متينة لإنجاز جميع المشروعات التنموية والخدمية والاقتصادية على مستوى كل محافظة لتحقيق البعدين الاجتماعي والاقتصادي في مجال التنمية.

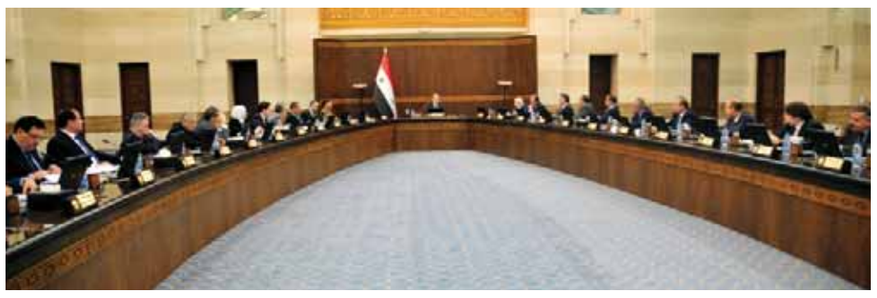

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن واقع الاقتصاد السوري اليوم جيد وهناك مؤشرات حقيقية تدل على ذلك من خلال الموازنة العامة للعام القادم ومن خلال إنجازات عام ٢٠١٧. ولفت في تصريح صحفي عقب جلسة مجلس الوزراء أمس إلى أن الحكومة حريصة على وضع رؤية لإعادة تأهيل وتخديم كل منطقة يحررها الجيش العربي السوري بالإضافة لوضع مشاريع تنموية واستثمارية لهذه المناطق مشيراً إلى أن الزيارات الحكومية الميدانية المستمرة للمحافظات تهدف للاطلاع على واقعها ورصد الموازنة العامة بالشكل المناسب للمشاريع الخدمية والإنتاجية التي تنعكس إيجاباً على تنمية تلك المناطق.

وشدد المهندس خميس على أن إنشاء مناطق صناعية ووجود مشاريع استثمارية في سورية رغم ما تتعرض له من حرب إرهابية تخريبية دليل على قوة الدولة السورية، لافتاً إلى أن الحكومة أطلقت خلال العام الحالي مشاريع بقيمة أكثر من ١٨٦ مليار ليرة سورية منها ١٠٠ مليار ليرة لمشاريع بإشراف الشركات الإنشائية العامة /مؤسسة الإنشاءات العسكرية ووزارة الأشغال العامة والإسكان.

وتتضمن خطة العمل الإستراتيجية المتعلقة بإعادة إعمار سورية وفق خميس عدة مراحل محددة بجدول زمني لكل منها وتتضمن المرحلة الأولى (السريعة) وضع كل وزارة لخطة سريعة ضمن اختصاصها لكل منطقة يتم تحريرها من الإرهاب.

وفيما يتعلق بالخطة المتوسطة المدى أشار خميس إلى أنها الأوسع على صعيد لجنة إعادة الإعمار ويتم المضي بها من خلال المشاريع المشتركة بين المناطق والبلدات في المحافظة حيث يتم العمل على تأهيل المعامل والمنشآت التي تم تخريبها جراء الاعتداءات الإرهابية مشيراً إلى أنه تم تخصيص ٥٠ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٧ لإعادة الإعمار والبنى الأساسية الحكومية والإنتاجية تم صرف ٣٠ مليار ليرة منها حتى الآن ونحتاج ما يقارب الشهرين أيضاً لإتمام باقي الأعمال وصرف الرقم المخصص المذكور سابقاً في المجال السكني.

وشدد المهندس خميس على أن المرحلة الثالثة في خطة الحكومة تعتمد على مشروعين أساسيين في بناء سورية وإعادة الإعمار هما مشروع الإصلاح الإداري الذي أطلقه السيد الرئيس بشار الأسد ومشروع سورية ما بعد الأزمة واللجان المخصصة لدراسة كل القطاعات سواء الخدمي والاقتصادي والتنموي والتي قطعت مرحلة جيدة منها وتضع رؤية لإعادة إعمار سورية.

وفي رده على سؤال «الوطن» حول توجه الحكومة للمناطق الصناعية والحرفية ومدى انعكاس ذلك على البعد التنموي والمواطن بيّن خميس أن التوسع سوف يكون في جميع المناطق الزراعية، موضحاً أنه حالياً تتم دراسة التوسع في كل محافظة على حدة. وحول واقع المناطق الصناعية التي أحدثت في المحافظات بيّن أنه كان من الضروري إقامة مناطق صناعية محددة في كل محافظة.

وفيما أشيع عن إغلاق المعامل في حلب قال خميس: «طلبت من غرفة الصناعة في حلب تزويدي بمعلومات عن المعامل التي توقفت، وأكرر طلبي هنا.. علماً بأنه لا يوجد أي معمل متوقف في حلب وتمت معالجة موضوع الخيوط والأقمشة بشكل حقيقي».

مجلس الشعب يقر مشروع القانون الخاص بمنح الشهادات البحرية.. ووزير النقل لـ«الوطن»: يضاعف الإيرادات ألف مرة

| الوطن

أقر مجلس الشعب أمس مشروع القانون الخاص بمنح الشهادات البحرية وإلغاء القانون رقم ٥٧ لعام ٢٠٠١ المتعلق بالشأن ذاته وأصبح قانوناً وذلك بهدف مواكبة التطورات التي طرأت على قطاع النقل البحري، معتبرين أن القانون السابق لا يلبي تعديلات الاتفاقية ١٩٧٨ (stcw) إضافة إلى أن مواده أعدت بشكل مفصل ما جعلها غير مرنة وتتعارض مع بعضها في هذه التعديلات.

بدوره بيّن وزير النقل علي حمود أن إصدار مشروع القانون ٥٧ الجديد يعطي مرونة أكثر ويتوافق مع المعايير الدولية لإعطاء الشهادات البحرية وكل التعليمات اللازمة لهذه الشهادات والنووبات الملاحية والأهم أنه أصبح متوافقاً مع الاتفاقية الدولية للعام ١٩٧٨ وانضمام سورية لها.

وعن عائدات المشروع للخزينة العامة للدولة بيّن حمود لـ«الوطن» أنها كبيرة حيث كانت ٥،٧٠٠ ملايين ليرة عام ٢٠١٥ ووصلت في العام الحالي حتى تاريخه إلى ١٤٢،٧ مليون ليرة، ونسبتها أكثر من ٢٠٠ بالمئة من الخطة، لكن نسبة التنفيذ تصل إلى ٤٠٠ ضعف هذا قبل إصدار القانون وعند إصداره فقد تصل إلى أكثر من ألف ضعف. وأعلن الوزير حمود جهوزية الوزارة لإصدار شهادات لأهالي أرواد من العاملين في مجال الملاحة البحرية وذلك بعد نفاذ القانون.

وفي تصريح لـ«لوطن» أكد النائب صفوان القربي أن مشروع القانون مهم ولا سيما أنه يتوافق مع عودة سورية إلى اللائحة البيضاء للمنظمة الدولية للنقل البحري، مبيناً ضرورة وجود سورية في هذه المنظمة والقانون يتوافق مع القانون الدولي ويخدم كل السوريين الذين يرغبون في استصدار شهادات بحرية للعمل على الموانئ السورية وغير السورية.

وفي مداخلاتهم أكد النواب أن القانون يفتح آفاقاً جديدة للعاملين في قطاع الملاحة البحرية ويرفده بأفضل الكوادر التي تتبع معايير مهنية وفنية عالية الدقة ويمكن سورية من منح الشهادات البحرية ويسهم في تحديث المرافئ والنقل البحري.

على حين دعا عدد من النواب إلى منح من يعملون في الملاحة البحرية ويمتلكون خبرة كبيرة في هذا المجال من أهالي جزيرة أرواد شهادات مهنية في الملاحة البحرية وفقاً للقانون.

وبحسب مشروع القانون، يحق للضباط العسكريين البحريين ممن تركوا الخدمة على متن السفن الحربية الحصول على شهادات تخولهم العمل على متن السفن التجارية وفق شروط وإجراءات تصدر عن الوزير. وتحدد المادة الرابعة من القانون البدلات التي تستوفيها المديرية العامة للموانئ لقاء منح الشهادات وتجديدها والتصديق عليها وبدل التقدم للامتحانات المتعلقة بها بقرار يصدر عن الوزير بالتنسيق مع وزير المالية.

كما أقر المجلس مشروع القانون الخاص بتصديق مذكرة التفاهم حول الإعفاء المتبادل من تأشيرة الدخول لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة والخاصة والمهمة بين وزارة الخارجية والمغتربين السورية ووزارة الخارجية العراقية وأصبح قانوناً.

تقديرات حكومية بزيادة الطلب على المحروقات ومواد البناء خلال ٢٠١٨

| الوطن

ناقشت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومديرياتها المختصة مع غرفة تجارة دمشق مؤخراً خطة الطلب المتوقعة للعام ٢٠١٨ من مواد المحروقات ومواد البناء والمواد غير الغذائية، وقد شملت زيادات في أغلب المواد المراد تأمينها.

ومن خلال دراسة التقديرات الإجمالية للاستهلاك من المحروقات المتوقعة لخطة ٢٠١٨ وفقا لكتاب وزارة النقل بهذا الخصوص تبين أن الوزارة لحظت زيادة التقديرات للبنزين الممتاز والزيوت المعدنية مقارنة بخطة العام ٢٠١٧، ورفعت كمية البنزين من ١،٨ مليون متر مكعب للعام ٢٠١٧ على ٢،١ مليون لعام ٢٠١٨، والبنزين العادي من ٥٠ ألفاً إلى نحو ٦٦ ألف متر مكعب والكيروسين المنزلي من ١٠٠٠ إلى ٤ آلاف متر مكعب، والزيوت والشحوم من ٣١،٧ ألفاً إلى ٣٢،٢ ألفاً طن وغاز البوتان من ٥٣٢ ألفاً إلى ٥٦٢ طناً وثبتت الوزارة تقديراتها من المازوت للعام القادم لكمية ٣ ملايين متر مكعب المماثلة لعام ٢٠١٧.

وتضمن تقديرات وزارة الصناعة زيادة مادة الإسمنت الأسود من نحو ٣،٧ ملايين طن عام ٢٠١٧ إلى ٣،٨ ملايين طن للعام ٢٠١٨ وقدرت طاقة القطاع الخاص الإنتاجية منه بحوالي ١،٧ مليون طن.

وزادت من تقديراتها من إنتاج الحديد المبروم من ٥٨٧٠٠ طن إلى ٧٨٢٥٠ طناً للفترة ذاتها علماً أن الإسمنت الأسود محظور استيراده وأن معامل وزارة الصناعة تبيع جزءاً من إنتاجها بنسبة ٢٥ بالمئة مباشرة للمستهلك و٧٥ بالمئة عن طريق عمران ويستورد القطاع الخاص باقي المواد ولا يتوافر بيانات دقيقة حولها.

واقترحت اللجنة المختصة لخطة الطلب لعام ٢٠١٨ في هذا المجال توفير كمية ١٥٠ ألف طن من الإسمنت الأبيض و٥٥٠ ألف طن من الحديد المبروم و١٠٠ ألف طن من الحديد الصناعي و٢،٥ مليون بوري من الأنابيب و١٢٤ ألف متر مربع من خشب الشوح و١٥٠ ألف متر مكعب من خشب السويد و٧٠ ألفاً من خشب الزان و١ مليون و٧٥٠ ألف غالون من الدهان.

الغربي لـ«الوطن»: لم نمد أيدينا إلى المخزون الإستراتيجي

عقد لشراء ٣ ملايين طن قمح روسي بقيمة ٤٩٤ مليون يورو على مدى ٣ سنوات

| علي محمود سليمان

بيّن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أن المخزون الإستراتيجي من مادة القمح يكفي لمدة ستة أشهر مع استمرار العمل على تعزيز المخازين من الإنتاج المحلي وعقود الاستيراد التي تنجز كل فترة وذلك للوصول به إلى احتياطي كاف لمدة عام كامل.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الغربي أن المخزون الإستراتيجي «لا تمد إليه اليد.. ويتم تأمين الاحتياجات اليومية من خلال المشتريات التي ترد عبر عقود الاستيراد». موضحاً بأن عمليات التخزين تتم في المؤسسة العامة للصوامع بحسب الحاجة.

وأشار الغربي إلى أن عقود استيراد القمح مستمرة وآخرها العقد الذي وقع لتوريد ٣ ملايين طن قمح ذات منشأ روسي وبتسهيلات ائتمانية للدفع، حيث يتم تنفيذ العقد على ثلاث سنوات، والسداد على مدى ثماني سنوات بقيمة تصل إلى نحو ٤٩٤،٢٥ مليون يورو، إذ إن سعر طن القمح حالياً نحو ١٦٤،٧٥ يورو (أي ثمن الكيلو بحدود ٩٩ ليرة على أساس سعر الصرف اليورو بـ٦٠٠ ليرة).

ولفت الغربي إلى أن تنفيذ عقود التوريد لم يتوقف حيث تم تنفيذ أربعة عقود سابقة ويجري العمل حالياً على تنفيذ أربعة عقود أخرى وكلها ذات منشأ روسي عبر عقود موقعة مع شركات توريد روسية، حيث تصل كمية كل عقد منها إلى ٢٠٠ ألف طن أي أن إجمالي ما تم التعاقد عليه وتنفيذه منذ بداية العام ٢٠١٧ وحتى الآن يصل إلى نحو ٨٠٠ ألف طن قمح.

مبيناً أن القمح المستورد هو لإنتاج رغيف الخبز التمويني ولا يتم نقله مباشرة إلى المطاحن فإذا كان القمح المستورد مخالفاً بالمواصفات فإن العجينة المنتجة منه لن تكون صالحة لإنتاج رغيف الخبز وستظهر المخالفة بشكل فوري وهذه النتائج ستظهر في المخابز بشكل فوري.

توضيح الغربي جاء في معرض رده عن وجود مخالفات في القمح المستورد وتحويل الكميات المخالفة للمؤسسة العامة للأعلاف حيث أكد عدم وجود مخالفة في أي عقد ولم تتم إحالة أي حبة قمح على مؤسسة الأعلاف سواء كان مستورداً أم إنتاجاً محلياً. مشيراً إلى وجود حالة واحدة فقط يتم بيع القمح فيها لمؤسسة الأعلاف وهي للقمح المحلي المخزن الذي يكون في أرضيات المخازن (الرصة الأولى) التي تكون في أسفل الكميات المخزنة وتتعرض للرطوبة في بعض الأحيان فيتم بيعها وتكون بكميات قليلة، نافياً وجود أي حبة قمح مستورد تم تحويلها على مؤسسة الأعلاف إضافة إلى وجود ضوابط شديدة لعمليات الاستيراد أهمها التحاليل المخبرية التي تجري للكميات المستوردة وتكون على عدة مراحل حيث تقوم هيئة الطاقة الذرية بالمرحلة الأولى بفحص الإشعاع النووي للباخرة المحملة بالكمية وهو إجراء روتيني في المرافئ كافة.

من بعد ذلك تبدأ عمليات التحليل للقمح المستورد بدايةً من الحجر الصحي النباتي الزراعي فيما يخص الآفات الحجرية المتعلقة بالزراعة، ومن بعد ذلك أيضاً يتم التحليل في مخبر التموين للتأكيد من صلاحية القمح للاستهلاك البشري من المواد السمية وسواها ومن بعد ذلك يتم التحليل في مخبر مؤسسة الحبوب فيما يخص الأجرام والشوائب والرطوبة والبروتين وكلها تحاليل مرتبطة بإنتاج رغيف الخبز التمويني، وهذه التحاليل الثلاثة تظهر أي مخالفة في حالة كانت موجودة وعليه لا يمكن أن يدخل إلى البلد أي قمح مستورد مخالف، وذلك إضافة إلى التحليل الذي يجري في مرفأ التحميل من مخبر دولي فلا يمكن لأي باخرة أن ترصف في مرفأ سوري من دون أن يكون لديها شهادة تحليل مخبر عالمي وهذه المخابر لها اعتمادية عالمية لا يمكن التلاعب بها.

عين هيئة التطوير العقاري على مدخرات السوريين في الخارج.. وتشكو عدم التزام المحافظين!

| صالح حميدي

أنجزت هيئة التطوير والاستثمار العقاري رؤية مستقبلية لعمل القطاع في سورية تضمنت تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة، تركز الهدف الأول على معالجة مناطق السكن العشوائي وفق مفهوم التنمية الحضرية المستدامة من خلال إستراتيجيات محددة تتضمن إصلاح البيئة التشريعية وتمكين البيئة الإدارية عبر مجموعة من السياسات منها إدخال التعديلات اللازمة على القوانين والتشريعات ذات الصلة ومنح صلاحيات أوسع للهيئة تمكّنها من النهوض بمهامها ووضع محفزات مناسبة لدخول مطورين عقاريين جدد.

إضافة إلى إحداث النافذة الواحدة في المركز والفروع سعياً نحو حل وتبسيط وتسهيل الإجراءات أمام المطورين العقاريين والعناية والاهتمام بوقت وجهد المطورين، وذلك عن طريق توسيع نطاق صلاحياتها في منح الموافقات والتراخيص ومتابعة إحداث فروع للهيئة في المحافظات واعتماد اللامركزية وتقوية الأجهزة الإدارية من أجل تسيير المصالح العامة بكفاءة.

ويتضمن الهدف الثاني للهيئة وفق الرؤية المستقبلية لها تنظيم نشاط التطوير العقاري، والمشاركة في تنفيذ سياسات التنمية العمرانية وتوجهات التخطيط الإقليمي عبر عدد من الإستراتيجيات وهي توفير البيئة التمكينية الملائمة لعمل القطاع الخاص وتحقيق الشراكة الحقيقية بين القطاعين الحكومي والخاص، واعتماد السياسات الملائمة لهذا الهدف عبر السعي إلى زيادة الاستثمار الخاص وتذليل كل القيود التي تحد من توسع إسهام القطاع الخاص وزيادة التشاركية مع القطاع العام والتنسيق مع هيئة الإشراف على التمويل لتسهيل عملية التمويل لشركات التطوير العقاري بضمانات وشروط ميسرة وإيجاد الصيغ القانونية والتشريعية والإجراءات الإدارية الملائمة للشراكة بين القطاع الخاص والحكومي وتذليل كل القيود التي تحد من توسع إسهام القطاع الخاص في الحقل العقاري.

وترى الهيئة ضمن هذه الإستراتيجية ضرورة تحمل القطاع الخاص جزءاً من المسؤولية الاجتماعية لتنمية المجتمعات المحلية.

ويشمل الهدف الثالث تشجيع دور القطاع الخاص الوطني والاستثمار المحلي والعربي والأجنبي في عملية البناء والإعمار من خلال إستراتيجيات تسهيل جذب الاستثمارات الأجنبية مترافقة مع الإصلاحات الإدارية والقانونية وضمان تدفق القطع الأجنبي للاستثمار في سورية وتطوير أدوات الترويج الداخلي والخارجي للاستثمار العقاري.

إضافة إلى وضع خطة لاستهداف أسواق خارجية لجذب الاستثمارات الأجنبية ورفع وتيرة العمل الترويجي في الخارج وتحديد أسواق مستهدفة لجذب مستثمريها للاستثمار في سورية واتخاذ التدابير المؤسسية ونظم الحوافز والضمانات اللازمة لجذب مدخرات السوريين العاملين في الخارج إلى المشروعات وتطوير نظم ضمانية للتحويل الحر للأموال الناجمة عن الاستثمارات تتميز بالبساطة والوثوقية والشفافية.

الهيئة أشارت إلى أن مجموعة من المعوقات التي تعرقل أعمالها ومهامها وأبرزها عدم وضوح الإعفاءات والتسهيلات الضريبية للمشروعات العقارية وعدم صدور أي توضيح بدقة حجم هذه الإعفاءات وكيفية احتسابها مع ضرورة منح مشاريع السكن الاجتماعي تسهيلات وحوافز تشجيعية خاصة وإعفاءها من ضريبة الدخل لعدة سنوات.

ومن المعوقات عدم توضيح آلية تنفيذ الخدمات العامة والمباني الإدارية والبنى التحتية لمشاريع التطوير العقاري حيث أغفل القانون هذه الآلية للمشروعات العقارية، إضافة إلى تأخر إنجاز دفاتر الشروط الفنية والمالية والحقوقية عندما أسندت إلى الوحدات الإدارية رغم مرور عدة أعوام على إحداث بعض مناطق التطوير العقاري ما أدى إلى عدم التزام المحافظين بطرح مناطق التطوير العقاري المقترحة منهم والمحدثة بقرارات صادرة عن رئيس مجلس الوزراء على اعتبار أن دفاتر الشروط أساس التعاقد بين الجهة الإدارية والمطورين العقاريين، ونصف المحافظات لم تلتزم بتأمين الأراضي اللازمة لمناطق التطوير العقاري لإحداثها وخاصة في دمشق مع ضعف الأداء التمويلي للمصارف العاملة في سورية وهيئة التمويل العقاري لم تؤت ثمارها بعد.